# المخاطر الائتمانية وربحية المصارف التجارية العراقية –العلاقة والأثر
## (دراسة نظرية تحليلية لعينة من المصارف العراقية)

**م.م. وسام خلف نجرس**
**جامعة كركوك/ كلية الإدارة والاقتصاد**

# Credit risk and profitability of Iraqi commercial banks relationship and impact
## (An analytical, theory study of a sample of Iraqi banks)

**Assis. Lec. Wsam Khalaf Nejres**
**College of Management and Economics**
**University of Kirkuk**

تاريخ استلام البحث 2018/4/12 تاريخ قبول النشر 2018/7/17

## المستخلص:

هدفت الدراســة لمعرفة أثر المخاطر الائتمانية على مقدار ارباح المصــارف في العراق، فقد تم اتباع المنهج الوصـفي والمنهج التحليلي لمعرفة ذلك الأثر من خلال اسـتخدام بيانات لثمانية مصـارف وتوصـلت الدراسة إلى أنه كلما زادت المخاطر الائتمانية للمصارف يتم زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤثر في عائد الســهم الواحد، كما أن حجم رأس المال يكون بمثابة الحاجز الوقائي للاســتثمارات، فكلما كان ارتفاع في حجم الائتمان كلما ارتفعت الأرباح، لذا فإن الخشية من المخاطر المرتفعة تحتاج إلى دراسات مستفيضـة، ومن النتائج التي تم التوصـل إليها باسـتخدام نسـبة العائد على رأس المال باعتباره أحد مؤشـرات الربحية تبين أن مصــرف الشــمال يحقق أعلى الأرباح، يليه مصــرف الائتمان العراقي وذلك نتيجة ارتفاع أرباحهم مما يدل على اتباعهم السـياسـة المرنة أثناء سـياسـاتهم الإقراضـية مع الزبائن بتتابع، كما أن ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في مصرف المتحد الذي مؤشر ربحيته (0.17) ومصرف الشمال (0.24) أدى إلى تقليل المخاطر تقليلاً ملفتاً إلا أن ذلك انعكس على ربحيتها باعتباره قلل من مســتوى الأرباح بشكل مباشر.


***الكلمات الاستدلالية:*** *المخاطر الائتمانية – الربحية – المصارف التجارية*


## Abstract:

The study aimed to determine the effect of credit risk on the profits of banks in Iraq Where the descriptive approach and the analytical approach were followed to find that effect through the use of data for eight banks. The study found that the higher credit risk of banks, the greater the provision for doubtful debts, Which affects the earnings per share, The size of the capital is the protective barrier to investments, so the profit will increase when the credit become higher, Therefore, the fear of high risks requires extensive studies, and the results reached by using the rate of return on capital as one of the profitability indicators show that the North Bank has the highest profits; Followed by the Credit Bank of Iraq as a result of the increase in their profits, Which shows that they follow a flexible policy during their lending policies with customers in a sequential manner, It is also when the Provisions became high Doubtful debts, In the United Bank, whose profit index (0.17) and the North Bank (0.24) led to a reduction in risk in a striking part, but this reflected on its profitability as it reduced the level of profits directly


**Key Words:** Credit risk - profitability - commercial banks**.**

## المقدمة:

تواجه المصارف العديد من الأخطار لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه الأخطار مع تزايد حجم المؤسسات المالية وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، ولقد أدت عولمة الخدمات المالية والتطور الكبير في التقدم التكنولوجي إلى تزايد درجة تعقيد الأخطار المصرفية وتنوعها، فتؤثر سلباً في سلامة أوضاع المصارف وتشكل تهديداً جوهرياً لأنشطتها مما يستدعي تنفيذ الأنشطة المصرفية المبنية على تحليل المعلومات المحاسبية فيها وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه المخاطر بطريقة تضمن مراقبة وضبط وتخفيض الأخطار والخسائر الناجمة عنها، وأن العديد من المؤسسات المصرفية تواجه مشكلات عديدة أهمها الخسائر نتيجة القيام بالأنشطة الإقراضية؛ لذا تقتضي دارسة متأنية للجهة الممولة، فقد فوجئ مدراء المصارف والمحللون الماليون بانخفاض المكاسب ولم يستطيعوا تحديد مدى احتمالات زيادة المخاطر الائتمانية بدقة بالنسبة لمشكلات القروض، ومع تفاقم التعقيد في العمليات التي تقوم بها المصارف وللتقليل من هذه النتائج السلبية للمخاطرة وجب الاعتماد على مبدأ أساس لبناء استراتيجية لإدارة المخاطر ألا وهو مبدأ الحيطة والحذر بغية تعريف المقابل بأهم أنواع المخاطر وما هي أسبابها وكيفية معالجتها والتخلص منها عند حدوثها أو قبل حدوثها.

## المبحث الأول: منهجية البحث

### مشكلة البحث:

نظراً لكثرة الأزمات وكثرة المخاطر المصرفية بسبب برمجة التعاملات والارتباطات المبنية على ذلك في التعاملات المصرفية، نسعى في هذا البحث لمعرفة مخاطر الائتمان فكلما ارتفعت احتاجت إلى تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لغرض تفادي تلك المخاطر قبل حدوثها، كما أن الترابط والعلاقة بين المخاطر والأرباح قد تتأثر ببعضها ومن ذلك يمكن طرح التساؤل الآتي:(هل مخاطر الائتمان المصرفي تتأثر بأرتفاع ربحية المصارف العراقية عينة البحث) ومنه تبرز التساؤلات الاتية:

1. هل المخاطر المرتفعة تكون مؤشر ربحية عالٍ.
2. هل ارتفاع نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيله ينعكس إيجاباً على مؤشر مخاطر الائتمان.
3. هل الائتمان الممنوح يؤثر في مستوى العائد.

### فرضية البحث:

لا شك أن التحليل المالي المتقن المبني على قواعد محاسبية، والمرتكز على بيانات مالية موثوقة ملائمة وكافية من حيث كميتها ونوعيتها سيكون لها قيمة توقعية تساعد في تحديد حجم المخاطر والاحتياطات اللازمة لذلك يمكن صياغة الفرضية للدراسة كما يأتي

(توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومستوى الربحية).

ومن ذلك تصاغ فرضيات عديدة:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الربحية ومخاطر الائتمان.
2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ومستوى الربحية.
3. إن المصارف تخصص جزءاً من أرباحها كمخصصاً للديون المشكوك في تحصيلها.

## أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث:

**1.** تمكين إدارة المصارف من انتهاج أحد السياسات الاقراضية التي تقسم إلى السياسة الإقراضية المرنة التي تبنى على التساهل في منح القروض مما يودي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان مقابل تعظيم المصارف لأرباحها.

**2.** تسعى المصارف إلى انتهاج السياسة الاقراضية المتشددة أي قيام المصارف بالتأكيد على قوة المركز المالي للمقترض من خلال تحليل مقدرته المالية من ثم الموافقة على منح القرض، مما يودي إلى قلة القروض الممنوحة فانخفاض ربحيتها.

**3.** أهمية البحث تكمن بترشيد إدارة المصارف ومساعدتهم في رسم السياسة الإقراضية.

4. بيان السبل المصرفية التي يمكن استغلالها في اتباع السياسة الإقراضية المناسبة وفق حجم رأس المال الذي يملكه المصرف

5. سبل معالجة التباين بمستوى المخاطر بين المصارف عينة البحث وبيان أسباب هذا التباين.

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على مفهوم القروض وتصنيفاتها وأهم المشاكل التي قد تعرضها فضلاً عن التعرف على المخاطر الائتمانية التي قد تواجهها المصارف العراقية وقياسها ومعرفة مدى تأثيرها في ربحية المصارف.
2. التوصل إلى نسبة معالجة المخاطر المصرفية من خلال تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وقياس المخاطر لكل مصرف بخاصة.
3. تعظيم الأرباح للمصارف من طريف القروض الممنوحة وتحديد الفوائد المتأتية من تلك القروض الممنوحة للمودعين.
4. معرفة: هل لحجم رأس المال تأثير في مستوى العوائد وكذلك على مستوى المخاطر وقياس نسبة العائد بالنسبة لحجم رأس المال لتحديد موضع الأمان من المخاطر التي ممكن أن يتعرض.

## منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي وفق البرنامج الاحصائي SPSS في عملية تحقيق هدف البحث واثبات صحة فرضيته من عدمها.

## الدراسات السابقة:

1. دراسة عزالدين نايف: (2014) (تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الاردنية) جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الوظيفة لدى القطاع المصرفي الإسلامي، وكان ذلك من خلال تسليط الضوء على مراحل إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية. وقد بينت الدراسه نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لعينة الدراسة في عمليه أدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك ايجابياً على مؤشر الأداء للعينة، واستطاعت بنوك العينة بناء محافظ ائتمانية ذات جوده عاليه، مما مكنها من تجاوز أثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وهذا مما يعزز دور البنوك الإسلامية في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع البنوك التقليدية.
2. دراسة عمر هاشم طه (2013) (دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح) تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوعا ذا علاقة مباشرة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، اذ تعتمد المصارف في ممارسة عملياتها المصرفية على الأموال المودعة لديها وعليه يجب ان يتسم نشاطها بالاستقرار كما عليها ان تنفذ سياسات خاصة بها لغرض منح الائتمان وما ينتج عنه من مخاطر قد تؤثر على المصرف اذا لم يحتاط لهذه الأمور لذلك يجب على المصارف ان تتخذ مجموعة من الإجراءات التي تقلل من مخاطر الائتمان وبالتالي توفر السيولة اللازمة لتنفيذ أنشطتها الأخرى ومن ثم تحقيق وزيادة الإرباح.
3. دراسة سجى فتحي الطائي (2013) (ثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الاردني الكويتي) تعد مخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصرف عند منح القروض والناتجة عن تركز تعامل المصرف مع مقترض واحد، الامر الذي يعرض المصرف لخسائر كبيرة واهتمت بزيادة رأس المال وتعزيز جودته بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المصارف على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة فضلا عن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض ورأس مال المصارف التجارية.
4. عمار حمد خلف (2017) (تحليل العلاقة بين معايير تقييم منح الائتمان المصرفي والقروض المتعثرة في مصرف الخليج التجاري) يهدف هذا البحث الى معرفة الأساليب المستخدمة في تقييم الائتمان المصرفي من قبل المصارف العراقية، وأي أسلوب أكثر استخداما وما علاقة تلك الأساليب المستخدمة في تقليل

مخاطر عدم التسديد ومخصص الديون المتعثرة، لأن المشكلة الأساسية التي تهدد سلامة المصارف وربحيتها ومركزها التنافسي في السوق هي ظاهرة تزايد القروض غير المسددة في تاريخ الاستحقاق. من خلال محاولة اختبار فرضية البحث بأن مصرف الخليج يستخدم معايير محكمة قبل منح الائتمان يسهم في تقليل حجم القروض المتعثرة، وبين البحث أن مصرف الخليج التجاري يعتمد على أسلوب التقييم التقديري Judgment Approach لطلبات الائتمان المقدمة للمصرف لغرض اختيار الأفضل منها والأقل خطورة. كما وجد البحث أن هذا الأسلوب مهم واسهم في تقليل نسبة القروض المتعثرة نسبة الى أجمالي القروض الممنوحة، ألا أنه من الضروري اعتماد الأساليب الإحصائية لأنها تكون أكثر دقة في تحليل طلبات الائتمان ومن ثم اختيار الأفضل منها.

## المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

### ماهية القروض:

إن المورد الرئيس للدخل في البنوك التجارية تحصل عليه من عمليات الإقراض، فان النسبة التي تمثلها القروض في محفظة المصارف إنما تختلف من دولة إلى أخرى، بل ومن بنك إلى بنك أخر داخل الدولة الواحدة، وذلك بسبب اختلاف البنوك من حيث الحجم والموقع الجغرافي وكذلك الاختلاف من حيث السياسة الإقراضية التي تتبعها المصارف، وفي المتوسط فان النسبة الكبرى من قروض البنوك إنما تكون لمنشات الأعمال (ابو خزامة، 2007، 22)، وان السياسة الحكيمة لتوظيف أموال المصرف واستخدامها الاستخدام الأمثل تقتضي وضع المعايير الكفيلة بالموائمة بين موارد المصرف من ناحية، والطرق التي يتم تشغيل هذه الموارد من ناحية أخرى، سواء كان ذلك التشغيل بمنح القروض والائتمان أو باستثمار جزء من الموارد في محفظة الأوراق المالية مع تحقيق قدر ملائم من السيولة، من ناحية ثالثة حتى يكون المصرف قادرا على مواجهة السحب مع الودائع أو السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء دون ان يتعرض للازمات (لطرش،2007، 16).

ومن خلال ذلك تتضح ان بعض القروض المصرفية تحتاج إلى توثيق ففي حالة تدهور المركز الائتماني للمقترض قد يدعو المصرف إلى المطالبة بتوثيق قرضه خشية عدم تمكن العميل من التسديد بعد ذلك ويضطر المصرف في بعض الحالات ومنها حالة زيادة توثيق قروض قائمه أو حالات الاتفاق على تسوية معينة لأي سبب مع المقترض إلى قبول رهن من الدرجة الثانية إذا كانت الموجودات قد تم رهنها تتحمل المخاطرة، فإذا كان المصرف متشددا في اشتراطه لمنح القروض فانه سيفقد دخلا برفضه الإقدام على منح هذه القروض.

ومن ناحية أخرى إذا كان المصرف متهاوناً في منح القروض فان ذلك قد يودي إلى تحمله خسائر كبيرة، لذا عندما يتسلم المصرف طلبا للحصول على القروض فان البيانات اللازمة لمنح القروض والخاصة بالمقترض

تكون أساسية فإذا لم تكن هذه البيانات متوفرة فان مثل هذه المعلومات يجب جمعها والقيام بتحليلها لكي تكون الصورة واضحة أمام المصرف عن المقترض (عبد العال، 2009، 116).

## مفهوم القروض:

تعد القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف إذ تمثل الجانب الأكبر من الموجودات، كما ويمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من إيراداته لذا يستوجب وضع سياسة ملائمة لها، وبالإجماع الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف احد المصارف للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي معين خلال فتره زمنية محدد، وبمعدل فائدة محدد مسبقا، وبتعبير أخر فان القروض المصرفية تعبر عن عملية تحويل مؤقت لرأس المال من زبون اقتصادي إلى أخر بقصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، على أن يعاد تسديد المبلغ مضاف إليه قيمة الفائدة التي تمثل تعويضا للمقترض عن حرمانه من رأسماله (بلعجوز،2016، 16) كما يمكن القول إن القروض هي من أفعال الثقة بين الدائن والمدين، إذ تتجسد في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته جهة ما هي الدائنة، والمتمثلة بحالة القروض المصرفية، إذ يمنح المصرف من خلالها أموال إلى جهة أخرى هي المدينة، مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة، ويقوم المصرف بهذه المهمة نظرا للملائمة المالية للمدين أو الزبون، المبنية على عنصر الثقة في ان هذا الشخص مستعد وقادر على تسديد مبلغ القرض متى ما حل تاريخ الاستحقاق وهو ملزم أيضا بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها، ونستنتج مما سبق ان كل عملية الإقراض يجب ان يتوفر بها عنصرين هما (الطرش، 2007، 56):

1. عنصر الثقة: فالدائن له ثقة في ان المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها.
2. الفجوة الزمنية: وتتمثل بضرورة وجود فجوه زمنية بين تاريخ منح الأموال وتاريخ إرجاعها.

كما ويبدو أن المصرف لا يعرف بالتأكيد عدد ومبالغ القروض التي ستتعرض إلى مشاكل التحصيل، لان ذلك يتعلق بمتغيرات مستقبلية غير قابلة للتنبؤ بصورة دقيقة، وان البعض منها يتطور تدريجيا، أو قد تحدث بصورة مفاجئة، وان بعضها يكون قابل للمعالجة ويصبح من الممكن تحصيل مبلغ القرض بعد مدة، بينما يتحول الأخر إلى خسائر حتمية وتؤثر الخسائر الناشئة عن عدم تسديد القروض على احتياطات أو رأسمال المصرف وعلى سيولته وتتطلب وقتا وجهدا مستمرين. (الشماع، 1992، 582).

وان القروض تؤلف عادة كل ما يفيض من أموال المصرف عن حاجة الاحتياطات النقدية ويعتبر الإقراض من أكثر الأعمال المصرفية ربحية وبذلك فان الهدف من منح القروض هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى ثم تأتي اعتبارات السيولة في المرتبة الثانية، وان التمادي في منح القروض بدافع جني اقصى الأرباح يؤدي إلى هبوط احتياطات المصرف النقدي وتقليل سيولته مما يهدد المركز المالي للبنك (الدليمي، 2009، 254).

إذ تتمثل القروض بمقدار المبالغ التي تحصل عليها منشاة الأعمال من المصارف التجارية كالقروض قصيرة الأجل التي لا تزيد مدته عن سنة واحدة إذ تستخدمه في تمويل عملياتها التجارية مقابل تحملها كلفة الفائدة المفروضة على ذلك الاستخدام، إذ ان المصدر الرئيسي لهذا القروض هي المصرف لذلك اصطلاح على تسميتها بالائتمان المصرفي.

ويشترط ان لا تزيد إجمالي الائتمان الممنوح للعميل الواحد عن نسبة معينة من رأس مال المصرف ومخصصاته كذلك تشترط بعض القوانين ان لا تزيد إجمالي القروض الممنوحة عن نسبة معينة من الودائع التي يحتفظ بها المصرف، ويرجع السبب وراء هذه القيود إلى الرغبة في تقليل حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك لكونه يقرض من أموال الودائع والتي يمكن أن تتطلب في أي وقت كان بالنسبة للودائع الجارية (الشيخاني، 2013، 276-277).

وبذلك يمكن تعريف القروض بأنها المبالغ التي تقدمها المصارف التجارية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي سواء أكانت هذه الأطراف حكومية أو المشاريع أو أفراد كما يمكن ان تقدم القروض إلى المشاريع الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الأولية والوقود ودفع أجور العمال وغيرها من النفقات الجارية الأخرى (الشمري،2006، 108).

مما سبق يتضح إن القروض الممنوحة هي المبالغ التي تمنح للزبائن أو المدينين مقابل دفع فوائد عن تلك القروض في نهاية فترة زمنية أمدها سنة واحدة، أو اقل وتقوم المصارف عند طلب الزبون قرضا منه بدراسة المركز المالي له ومدى قدرته على سداد مبلغ القرض وفوائده في الموعد المحدد وأيضاً اخذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق.

## الاستراتيجيات الإقراضية في المصارف التجارية:

يقتصر النشاط الإقراضي في البنوك التجارية عادة على القروض قصيرة الأجل، إلا أن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل ، ولذلك فمن الطبيعي أن تتجه هذه البنوك نجو الإقراض القصير والمتوسط الأجل وتسعى البنوك التجارية من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية (سعد، 2001، 111): الأمان والربحية والسيولة والضمان والانتشار وتلبية احتياجات المقترضين، هذا وقد تعددت تعاريف الائتمان، فعرف بأنه (عبارة عن سلسلة واضحة نسبياً لأنشطة تتضمن الحصول على القرض والتي تقود إلى نجاح أو عدم نجاح استرداد القرض) (الشماع، 1992، 54).

كما عرف بأنه (الثقة التي يوليها المصرف إلى شخص ما طبيعياً أم كان معنوياً بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهيتها العميل بالوفاء بالتزاماته) (الشيخاني، 2013، 93)، وعرف أيضاً بأنه الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحته مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، على أن يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، تحكمه في ذلك العديد من العوامل العامة من أهمها ( غلاب، 2008، 199):

- السياسة العامة للدولة والتي تحددها السياسة الائتمانية للبنك المركزي.
- الحد الأدنى لاحتياجات القطاعات من الائتمان المصرفي.
- المحددات الخاصة بالمصرف والموقع والحجم ونوعية الموارد المتاحة للإقراض والارتباطات السابقة.
- تكلفة الإقراض والعائد المتوقع في ظل ظروف المخاطرة.

كما تحكمه أيضـــاً العديد من المبادئ التي ترتكز إلى حقائق مرتبطة بالعميل طالب الائتمان وأنشـــطته المختلفة مثل (هندي، 2003، 32):

1. المركز المالي للعميل.
2. شخصية العميل ومركزه الاجتماعي وسمعته في السوق.
3. الغرض الممنوح من أجله الائتمان ومدى توافقه مع نشاط العميل وقدرته على التوسع.
4. طبيعة الضمانات المقدمة وقدرتها التسويقية.

وفي هذا الإطار فإن الإســـتراتيجية الائتمانية التي تتبناها الإدارة المصـــرفية تكون عادة منســـجمة مع تحقيق تلك المبادئ من خلال الاعتماد على مجموعة من الاعتبارات التي تحكم الأنشـــطة والفعاليات الافتراضـــية للمصـــرف كالمحافظة على ســـلامة التوظيف، وحســـن اســـتخدام الموارد المالية المتاحة والتقيد بالضـوابط العامة التي يقررها المصـرف المركزي، خاصـة فيما يتعلق بنوعية وحجم الإقراض وهيكل أسـعار الفائدة والعمولات والنسـب النقدية والمصـرفية والتي تصـب جميعها نحو تعزيز القدرة التنافسـية للمصـرف في مواجهة التحديات والمخاطر، وبالتالي فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صـــياغة الاســـتراتيجية المصرفية وإلية تطبيقها أهمها (هندي، 1999، 121):

- رأس المال: يؤثر رأس المال في السياسة الإقراضية من خلال وجود علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم الائتمان الممنوح من جهة أخرى، كما أن رأس المال يعتبر حاجزاً وقائياً يمنع تســـرب الخسائر إلى الودائع.
- الربحية: يعتبر المصـرف أحد المؤسـسـات الهادفة إلى تحقيق الربح، وبالتالي فإن السـياسـة الإقراضـية للمصـرف تقوم على أساس تحقيق الربح من خلال اعتماد سياسة إقراضية مرنة أو متشددة وفقاً لهامش المخاطرة التي يمكن للمصرف أن يتحملها.
- المركز المالي للمقترض: –تعتمد المصـــارف على مجموعة من المؤثرات المالية التي تعكس الملاءمة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته.
- حاجات الاقتصاد الوطني: –تخضع السياسة الائتمانية لحاجات المجتمع من الائتمان وبالتالي فهي تتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي، وغالباً ما تلجأ إلى التنويع في القروض لتلبية الحاجات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات والإسهام في التنمية الاقتصادية.

- استقرار الودائع: لها تأثير مباشر على السياسة الائتمانية، فكلما كانت الودائع تتمتع بالاستقرار النسبي فإن قدرة المصرف على منح الائتمان تزداد مما يمنحها الفرصة المناسبة لمنح الائتمان بدرجة أكثر تنوعاً وحجماً.
- سياسة المصرف المركزي: يضع المصرف المركزي عادة مجموعة من الضوابط للبنوك لضبط عمليات الائتمان وفقاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة في البلد وذلك فيما يتعلق بحجم الإقراض ونوعيته وحدوده القصوى، والتي ترتبط جميعها بالحالة الاقتصادية ومستوى وحجم الكتلة النقدية وتوجهات السياسة النقدية للبنك المركزي.

## أنواع القروض

يمكن تقسيم القروض التي تقدمها المصارف التجارية إلى عدة أنواع بناء على عده أسس منها:

1) **القروض من حيث نوع الضمان**: يعد الضمان الوسيلة التي تعطي المصارف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد إذ انه يساعد المصرف في الحصول على كافة حقوقه الناشئة عن منح القرض، وتقسيم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسين (الشمري،2012، 123):

أ- **القروض المضمونة**: هي تلك القروض التي تمنح بضمان معين ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية فبعد التأكد من سمعه الزبون ومركزه المالي والتأكد من قدرته ومتانته يطلب المصرف من الزبون ضمان تكميليا وقد يكون هذا الضمان بضائع أو أوراق مالية أو كمبيالات أو رهن عقار كما يعتبر البعض القروض التي تمنح بضمانات شخصية مـــن القروض المضمونة.

ب- **القروض غير المضمونة (بدون ضمانات)**: يتم منح القرض اعتمادا على سمعة الزبون المالية وعلى قوة مركزه المالي إذ انه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد أو الاحتفاظ بزبون جيد.

2) **تقسيم القروض على اساس المدة**: يمكن تقسيم القروض على أساس المدة إلى عدة أنواع: (الزبيدي،2002، 124-125).

أ. قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي لا يزيد اجلها سنة واحدة.

ب. قروض متوسطة الأجل: هي القروض التي يتراوح اجلها من سنة إلى خمسة سنوات.

ت. قروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد مدة استحقاقها عن خمسة سنوات.

3) **تقسيم القرض على أساس الغرض من القرض**: تنقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها (قدوري، 2005، 217):

أ. **القروض الاستهلاكية**: وهي القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكيا كشراء سيارة أو اثاث أو ثلاجة أو تلفزيون، وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمان مجوهرات أو حلي وعادة ما تكون الفائدة على القروض الاستهلاكية عالية لأنها تتضمن درجة مخاطرة مرتفعة.

ب. **القروض الإنتاجية:** وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجيا أي لغرض زيادة الإنتاجية في الشركات وتشجيع البنوك المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء القروض للأغراض إنتاجية لأنه يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

4) **القروض من حيث القطاعات:** يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات المقترضة إلى انواع منها (الشواورة، 2008، 76).

أ- القروض العقارية: تمنح هذه الأنواع من القروض لتمويل شراء ارض أو بنائها أو شراء مبنى وقد تكون هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة وتكون مضمونه بالعقار الذي يتم شراؤه أو بناؤه.

ب- القروض الصناعية: وهي القروض التي يطلبها الحرفيون وأصحاب المصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة.

ت- القروض الزراعية: هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة واستصلاح الأراضي وتمويل نفقات الزراعة وهناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض بسبب تأثير العوامل الجوية وكذلك تأثير الإمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها وكذلك الطول النسبي لدوره الإنتاج الزراعي واحتمالية انخفاض العائد.

**5) القروض وفقا للضمانات المقدمة:** يمكن تقسيم القروض وفقا لنوع الضمان (عبدالعال، 2009، 80)

أ. **القروض بضمان شخصي:** وهي قروض يمنحها المصرف لزبونه دون ضمان عليه، بل يعتمد على متانته المركز المالي للزبون كضمان لسداد القرض ويضع المصرف تحت تصرف الزبون حداً معينا من الائتمان يمكنه أن يسحب منه على أن يقوم بسداد أصل مبلغ الدين في نهاية فترة الاعتماد بالإضافة إلى مبلغ الفائدة المستحقة.

ب. **القروض بضمان البضائع:** قد يمنح المصرف زبونه قرضا بضمان بضاعة يودعها هذا الأخير لدى المصرف بمثابة تامين لذلك القرض ويشترط في هذه الحالة أن تكون البضائع قابلة للتخزين وان لا تكون أسعارها عرضه شديدة التذبذب، وان تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها ووزنها.

ت. **القروض بضمان الأوراق المالية:** في هذه الحالة يودع الزبون لدى المصرف أوراقاً مالية كالأسهم والسندات التي لا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية.

ث. **القروض بضمان الكمبيالات:** يقدم الزبون كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معرفين للمصرف ويتمتعون بسمعه حسنة، وتكون هذه الكمبيالات مظهرة للمصرف وعلى هذا الأساس يفتح المصرف لزبونه اعتمادا بمبلغ يمثل نسبة من قيمته هذه الكمبيالات عند استحقاقها.

## المبحث الثالث: مخاطر القروض (الائتمان)

تتضمن كل أنواع القروض درجة معينة من المخاطر الائتمانية (وهي المخاطر الناجمة عن احتمال نكول المقترض عن التسديد) واحتمال تحقيق الخسارة تبعا لذلك، والذي يساعد المصرف في تقليل خسائره

من القروض هو المركز الاستراتيجي بالنسبة للعميل أي مهنته التي يزاولها ومقدار الثقة بينه وبين المؤسسة على المدى البعيد من حيث علاقته المستثمر به وتخصصه في مراقبة القروض بعد منحها ثم جبايتها عند استحقاقها وتسعى المصارف من وراء ذلك إلى:

1. إن تكون غالبية القروض قابلة للتحصيل بدون مراقبة استثنائية باستمرار لتقليل خسائرها من القروض إلى حد الادنى، وعليها إن تتبع الخطوط العامة التالية بخصوص مخاطرها الائتمانية عند رسم سياستها الإقراضية.
2. تحصيل نسبة عالية من تلك القروض التي يعاني المقترض فيها من مشاكل مالية (ويعود كل ما يمكن تحصيله من هذه القروض إلى مهارة المصرف وخبرته في الجباية).
3. وعندما يتعرض المصرف لاحتمال وقوع بعض الخسائر فان عليه أن يحاول تخفيضها قدر الإمكان، فالخسائر كبيرة في بعض القروض يدل على خطا في قرار الإقراض أصلا (الشماع، 1992: 483)،

كذلك تتعرض القروض لمخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية فإذا ما تعرض البلاد إلى موجة من التضخم بعد إن تم الاتفاق بين المصرف والعميل على حصول الأخير على قرض. فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد الأمر الذي يلحق إضرار بالمصرف، أما مخاطر الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها كافة المنشاة فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، وتترك أثار سلبية على نتائج نشاط المنشاة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من الالتزامات الثابتة وأخيرا يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا، مثل احتمال إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى تربطها بها علاقات وثيقة، وإذا ما كان لتلك التغيرات إشارة عكسية على نتائج نشاط منشئات الأعمال فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات وعادة ما يتوفر لدى البنوك التجارية أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة، وتحليل أثارها المتوقعة على الأنشطة المختلفة التي تمارسها تلك المؤسسات (مطر، 2007، 194-198).

وقد تكون المخاطر العامة ناجمة عن ظروف خارجية عن إدارة المصرف وطالب الائتمان فمثلا عند منح قرض لمزارع وتعرضت المزروعات إلى ظاهرة طبيعية (فيضانات) فبذلك سيعجز المزارع عن سداد القروض.

## مفهوم مخاطر القروض

إن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية ضرورية للغاية إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفاً بالمخاطر الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرا لوقت الطرفين وترجع أهمية هذه الخطوة أيضا إلى إنهاء الأساس في تقدير سعر الفائدة على القروض، إذ من المتوقع أن تتفاوت أسعار الفائدة على القروض بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء قرار الإقراض وهذا ما نسميه بالتوازن بين العائد والمخاطر

مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يزداد معدل الفائدة المطلوبة على القرض كلما ازداد حجم المخاطر التي ينطوي عليها.

وإذا ما أتضح إن القرض ينطوي على قدر كبير من المخاطر حينئذ قد يكون من الأفضل استبعاده خاصة إذا كانت سياسة المصرف المركزي تقضي بخصم القرض الذي ينطوي على قدر كبير من المخاطر من رصيد حساب رأس المال مما يترك اثر غير مرغوب به على حافة الأمان التي يتمتع بها المودعين (حنفي، 2011، 7).

وان للمخاطر تأثير على قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من التزامات فانه يمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة في هذا الصدد وذلك بتحليل ما لديه من معلومات فمثلا يمكن للبنك تحليل ملف العميل أو المعلومات التي تم الحصول عليها والوقوف على مدى مطابقة السداد الفعلي للقروض التي سبق حصوله عليها مع مواعيد استحقاقها.

وقد تأخذ مخاطر الائتمان صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا مما يعني إعادة استثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة لذلك تتعرض القروض لمخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية فإذا ما تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم بعد ان تم الاتفاق بين المصرف والعميل على حصول الأخير على القرض، أما مخاطر الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها كافة المنشاة فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل وتترك أثار سلبية على نتائج نشاط المنشاة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من الالتزامات الثابتة وأخيرا يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض أحداث هامة محليا أو عالميا (الدغيم، 2006، 498-505).

من المعروف إن دقة المعلومات التي يستطيع الحصول عليها المصرف عن المتعاملين معه ونواياهم والمبررات التي دفعتهم لطلب الائتمان هو الأساس الذي يعتمد عليه استثمارات المصرف في القروض والتسهيلات المصرفية الأخرى الممنوحة للمتعاملين، كما يتطلب من إدارة المصرف متابعة مستمرة للمتعاملين وظروفهم خوفا من تدهور أحوال احد المتعاملين مالياً وإفلاسه مما يتعرض المصرف إلى الخسارة ، وعلى إدارة المصرف متابعة السوق والأوساط المالية والتجارية وان تكون على صلة وثيقة بهم في الوقت نفسه، إذا اتضح للإدارة اتفاق القروض مع التشريعات وسياسات المصرف فان القروض تجعل في المرحلة الثانية وهي تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بذلك القرض وهذه الخطوة ضرورية للغاية إذ قد يكون قرار إقراض الزبون محفوفا بالمخاطرة الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفير الوقت بالنسبة للطرفين.

تقسم مخاطر الائتمان المصرفي إلى عوامل داخلية وخارجية (الجبوري والجبوري، 2018، 297):

1. **المخاطر الائتمانية الداخلية:** تشير إلى العوامل التي تتأثر بقرارات الإدارة مثل جودة االاصول ونسب رأس المال، ونسب السيولة، ونسب الكفاءة، وتنويع المحفظة، والخصائص الخاصة بالمصرف مثل حجم

المصـرف وحصـة السـوق وهيكل الملكية وان العوامل التي تنشـأ من حسـابات المصـرف والميزانيات العمومية أو حسـابات الأرباح والخسـائر (وبالتالي يمكن أن تسـمى المحددات المحددة للربحية أو المصرف.

2. **المخاطر الائتمانية الخارجية:** توصـف المحددات الخارجية لربحية المصـرف بأنها عوامل خارجة عن سـيطرة إدارة المصـرف، وهي تمثل أحداثاً خارجة عن نفوذ المصـرف، والعنصـران الرئيسـان للمحددات الخارجية هما العوامل الخاصـة بكل قطاع والعوامل الاقتصـادية الكلية اذ تتمثل العوامل الخاصـة بهيكل السوق، وهيكل السلوك، ونموذج الأداء المصرفي، والهيكل المالي، واستحقاق القطاع المصرفي، وحجم المصـرف، أما العوامل الاقتصـادية الكلية التي تتمثل بالنمو الاقتصـادي والتضـخم وأن المحددات الخارجية هي التي تتعلق بإدارة المصـرف ولكنها تعكس البيئة الاقتصـادية والقانونية التي تؤثر في أداء المصارف.

وأشـار (هاشـم والقاموسـي، 2017، 272-273) الى انه تعزى مخاطر الائتمان لعوامل داخلية وخارجية: العوامل الداخلية هي ضـعف إدارة الائتمان والاسـتثمار سـواء لعدم الخبرة والتدريب، وعدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة، والضعف في سياسات التسعير، وضعف الرقابة على تلك السياسات، وضعف تحليل الجدارة الائتمانية. إما العوامل الخارجية فهي التغير في حركة السـوق الذي تترتب عليه سـياسـات جديدة، والتغيرات في اتجاهات الاقتصاد من ركود وكساد وغيره.

وعند قيام المصرف بتقدير درجة المخاطر لائتمان معين عليه اخذ العوامل الأساسية التالية بعين **العامل الشخصي:** إذا يجب قياس النزاهة والمقدرة والكفاءة التي يتصف بها مديري المنشاة التي تطلب الاقتراض.
**العامل المالي:** أي مدى الإمكانيات المالية المتوفرة للسداد أي قوة المركز المالي.

## مؤشرات مشاكل القروض:

تزداد قدرة المصرف على معالجة مشاكل القروض وتقليل خسائرها الكامنة كلما استطاعت تمييز وتحديد مؤشراتها فوجود المؤشرات يساعد كثيرا في تقليل المشاكل ويمهد الطرق لاتخاذ الخطوات الوقائية اللازمة، ورغم إن المؤشرات كثيرة إلا إن إشارتها قد لا تعرف في الوقت المناسب لتفادي الأزمة، فعدم الرغبة في التسديد لا يبدو واضحا إلا بعد أن يمضي على استحقاق القرض وقت وتغدو المؤسسة المقترضة في معضلة شديدة. ومع ذلك فهناك مؤشرات يمكن الاستدلال بها على وضعية العميل المقترض أثناء فترة منح القرض إذ إنها تمكن المصرف بعدم التعرض إلى خسائر بصورة مفاجئة إذا كان مستمرا في مراقبتها وتهتم المصارف كثيرا بالرقابة الوقائية لغرض تقليل كلفة الجباية بطرق عديدة وتقليل الخسائر المحتملة، وتعتمد الخطوات الوقائية على حجم القروض، وغرضه وأمده، ومخاطرة وتوثيقه، على النحو التالي: (مصطفى،2011، 54-56):

1- فالقرض الكبير الذي يتحول إلى قرض صعب التحصيل يؤثر على المركز المالي للمصرف لدرجة أكبر من القرض الصغير وعليه فهو يستحق درجة أكبر من الرقابة.

2- والقرض الذي استخدم في الإنتاج المباشر أو لتدعيم المخزون والذي يطفئ نفسه بنفسه اقل تعرضا للمخاطرة من القرض الذي استعمل في رأس المال الثابت.

3- كلما طال أمد القرض كلما زاد احتمال تعرضه للمشاكل.

4- تتضمن بعض القروض المصرفية درجة أكبر من المخاطر وبالتالي تتطلب مراقبة أدق وأوسع فالقروض للمتعهدين أو المقاولين أكثر مخاطرة بطبيعتها من القروض الممنوحة لمنشاة صناعية تنتج بضاعة مستقرة الطلب والقروض للمنشاة الصغيرة أعلى مخاطرة من القروض للمنشاة الكبيرة.

5- والقروض الموثقة جيدا بموجودات لا تتناقص قيمتها السوقية بسرعة والتي تتمتع بيعيه عالية تحتاج لمراقبة اقل من القروض التي لم توثق أو تم توثقيها بموجودات صعبة البيع، متناقضة القيمة.

**اما أهم المؤشرات المستعملة في مراقبة القروض المصرفية فهي** (مصطفى،2011، 64-66):

1- تحليل التقارير المالية الدورية ومتابعة تنفيذ الموازنات التقديرية.

2- زيارة المنشاة المقترضة ومتابعة حركة رصيد القرض في المصرف.

3- استمرار الاتصال بالدائن وطلب التجديد قبل الاستحقاق.

4- متابعة مستوى النشاط الاقتصادي العام ومتابعة قيمة الضمان.

5- متابعة أسعار أسهم الشركات إن وجدت.

## أسباب مشاكل خسائر القروض المصرفية في منشئات الأعمال المقترضة:

تعود أسباب مشاكل وخسائر القروض المصرفية في منشئات الأعمال أما إلى عدم الرغبة في التسديد أو عدم القدرة على التسديد وتؤكد الكثير من المصارف في دول عديدة على إن نسبة قليلة من خسائر القروض تعود إلى عدم الرغبة في التسديد لأنها تختار عند الإقراض العملاء ذوي السلوك الحسن والنيات المستقيمة الذين يقدرون مسؤولية الاقتراض من المصارف، كما تشير تجاربهم إلى إن الرغبة في التسديد تتأثر بالظروف المالية التي يمر بها العميل المقترض.

وتتحمل إدارة المنشاة المقترضة المسؤولية الناجمة عن عدم التسديد فالإدارة مسئولة عن التخطيط والرقابة والتنظيم والتحفيز فهي التي ترسم أهداف المنشاة وتضع الخطط للوصول إليها بحيث تحصل في النتيجة على عائد مناسب للمالكين ينبثق من إيراداتها، وتشير دراسة قامت بها شركة دن وبراد ستريت (المتخصصة في جمع وتحليل المعلومات الائتمانية) في سنة 1961 إلى إن قلة التجربة والخبرة الإدارية كانتا سببا لفشل 95.5 من منشئات الأعمال الفاشلة وان الكوارث والأسباب غير المعروفة الأخرى كانت سببا في فشل 4.5% منها كما يتضح ذلك من الجدول الآتي (الشماع، 1992، 243):

## جدول رقم (1)

## نموذج أسباب فشل منشئات الأعمال

| السبب | نسبة الفشل |
|---|---|
| قلة الخبرة والتجربة الإدارية | %95.5 |
| المبيعات الواطئة | % 0 .489 |
| مصاريف التشغيل المرتفعة | %0.65 |
| صعوبات تحصيل الذمم المدينة | % 0.103 |
| صعوبات إدارة مخزون | % 0.74 |
| المغالاة في الموجودات الثابتة | %0.67 |
| رداءة الموقع | %0.24 |
| ضعف القدرة التنافسية | %0.213 |
| أسباب إدارية أخرى | %0.31 |
| الإهمال | %0.3 |
| التحايل وخيانة الأمانة | %0.13 |
| الكوارث | %0.09 |
| الأسباب الغير معروفة | %0.36 |
| المجموع | %100 |

المصدر: الشماع، خليل: 1992 (إدارة المصارف)، مطبعة الخلود بغداد.

أما هيئة الإشراف على منشأت الأعمال الصناعية الصغيرة في الولايات المتحدة فقد وصلت إلى ان ضعف الإدارة هو العامل الأول في فشل قسم كبير من هذه المنشاة وقد قامت بتبويب مكونات الفشل إلى مجموعات ثلاث هي (الشماع، 1992، 587):

1- ضعف التخطيط المالي، ويشمل المغالاة في التوسع، وارتفاع التكاليف الثابتة، وارتباك السجلات الحسابية.

2- ضعف التنسيق بين عمليات الصنع والبيع كما يتجلى في عدم تطوير المنتجات وفقدان التنويع وقلة المعلومات حول العملاء والاعتماد على عميل واحد يتعاقد على شراء جميع المنتجات وعدم الاضطلاع ببحوث السوق.

3- ضعف الجوانب الإدارية الأخرى الناشئة عن اعتماد المنشاة على إدارة الرجل الواحد أو قلة المعرفة التكنولوجية والصراع الداخلي.

### مقاييس مخاطر الائتمان:

هناك عدة مقاييس لمخاطر الائتمان التي يمكن من خلالها قياس المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف من سياساته الائتمانية، ومن أهم تلك المقاييس (هندي، 2003، 199):

1. **نسبة القروض / إجمالي الموجودات:** تقيس نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصرف.
2. **نسبة الموجودات الخطرة / إجمالي الموجودات:** تشير المخاطر الائتمانية إلى عدم قدرة الجهة التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديون مشكوك في تحصيلها أو معدومة.
3. نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي الائتمان الممنوح (النعيمي، 2017، 4).

## المبحث الرابع: الربحية ومؤشراتها

### مفهوم الربحية:

تكمن إليه عمل المصرف في تجميع المدخرات والأموال من الإفراد والمؤسسات وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة فهي تهدف من خلال ذلك إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها للوصول إلى هذا الهدف فإنها ستحمل مجموعة من المخاطر الناجمة عن إدارة أموالها وكما لاحظنا سابقا فان العمل المصرفي يكتسبه مخاطر متعددة ومختلفة نتيجة لطبيعة واليه العمل المصرف من جهة والآثار التي تتركها البيئة على المصرف من جهة ثانية والتي تضع قيود ومحددات على إليه العمل المصرفي، ومن ذلك فان على إدارة المصرف أن تدرك ما يترتب عليها من مخاطر في إدارتها لأموالها والوصول إلى تحقيق أهدافها
وينبغي الابتعاد والتخلي عن تلك القيود التي قد تعيق تحقيقا أقصى عائد والمتمثلة بالاحتفاظ بالسيولة المرتفعة وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها المصرف لمخاطر رأسمالية.

ويرى البعض إن المصارف هي مؤسسات خدمية ويرى فريق أخر إن المصارف لابد أن تهدف إلى تحقيق الأرباح، غير إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ الوساطة بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات وعوامل عديدة فضلا عن تلك العوامل والاعتبارات الاعتيادية التي تتحكم في هدف تعظيم الأرباح في المؤسسات غير المالية، ومنها الاحتفاظ بقدر معقول من السيولة والمحافظة على معيار الضمان فضلا عن الأنظمة والتشريعات التي تحكم وتوجه الأعمال المالية والمصرفية التي تمارسها المصارف (الدليمي، 2009، 56).

وعلى ضوء تلك الآراء المتعارضة فأننا مع رأي الثاني في تحقيق الأرباح لما لهذه لها من أهمية بالغة للمصارف وذلك على اعتبار إن الربح هو وسيلة لمساعدة المصرف في الوصول إلى تحقيق غايته المتمثلة في تقديم المنفعة الاجتماعية فبدون الأرباح لا يستطيع المصرف البقاء والاستمرار في تقديم خدماته الاجتماعية

ومن جهة ثانية فان للأرباح أهمية بالغة في مواجهة المخاطر المتعددة التي يتعرض لها المصرف كما إن للأرباح أهمية في عملية قياس الأداء المالي للمصرف وهو ما يؤكده معظم الكتاب والباحثين، فتعد الربحية بذلك احد الأبعاد الأساسية لقياس الأداء المالي بجانب المخاطر وهو تأكيد لما جاء به بعض الكتاب فنجد Miller يشير إلى إمكانية قياس الأداء المالي من خلال اربعة ابعاد أساسية هي القيمة المضاعفة، الربحية، المخاطرة، والنمو، ويتفق مع هذا الرأي Rose، إذ يشير إلى أمكانية اعتبار الربحية مؤشرا مهما لنوعية وكمية أداء المصرف والذي يعبر عن معدل العائد المتحقق من الخدمات المالية التي يقدمها المصرف (الحمداني، 2003، 86-87).

إذا تمكن المصرف من تحقيق الاستقرار في الأرباح قد يؤدي إلى بناء الثقة في نفوس المودعين ويعمل على امتصاص الخسائر التشغيلية التي قد يتعرض لها المصرف ان وجدت ويمكن قياس الربحية في المصارف من خلال عدة مؤشرات منها نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع حقوق المساهمين والتي تشير إلى مدى قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق عائد مرتفع للمساهمين فضلا عن نسبة صافي الدخل على مجموع الموجودات والذي يتوجب استخدامه بصورة أساسية لارتباطه بعلاقة عكسية مع مخاطر الفشل المالي إذ أثبتت البحوث السابقة بان الربحية هي الحد الفاصل بين المصارف المستقرة وبين المصارف الأخرى. (النعيمي، 2017، 13).

## مؤشرات قياس الربحية:

هناك مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الربحية في المصارف إلا انه سنحاول أن نعتمد تلك المؤشرات ذات الصلة بالربحية المتحققة من تأثير العوامل المتعاملين (المقرضون) والتي من أهمها:

أ. معدل العائد / الموارد المتاحة: يقيس هذا المؤشر ربحية الموارد المتأتية من كافة فئات الموردين سواء من حملة الأسهم والمتمثلة بحقوق الملكية أو من المودعين والمتمثلة بالودائع فضلا عن تلك الموارد المتأتية من الأموال المقترضة من الغير، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية (الحمداني ،2003، 89-90):

العائد على الموارد المتاحة = صافي الربح بعد الضريبة/المطلوبات + حقوق الملكية

ب. العائد على الموجودات: تقيس هذه النسبة صافي ربحية المؤسسة لكل دينار يتم استثماره في الموجودات بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الموجودات، أي إن هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية من مواردها المختلفة، ويمكن قياسها وفق الآتي (تيم، 2011: 44):

العائد على الموجودات = صافي الربح/إجمالي الموجودات

ج. العائد على رأس المال: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنه تقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات

إليها لكون العائد على الاستثمار محددا أساسياً لقرارات المستثمرين وتحسب كالآتي (عقل، 2003، 330):

العائد على رأس المال = صافي الربح/ رأس المال الممتلك

## المبحث الخامس

## تحليل متغيرات البحث واختبار الفرضية والنتائج والتوصيات

### تحديد المجتمع عينة البحث:

أستند الجانب العملي من هذا البحث على ثمانية مصارف تجارية في العراق بناءاً على المعلومات المنشورة في سوق الاوراق المالية خلال عام 2014 معتمداً على المعلومات المتمثلة برأس المال الممتلك لكل مصرف والائتمان الممنوح ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وصافي الربح وتحليل تلك النسب للتوصل الى اهداف البحث المذكورة.

### نبذة عن المصارف التجارية عينة البحث

1. المصرف الاهلي العراقي: تأسس 1995 كشركة مساهمة عامة ضمن القطاع الخاص، حيث كان رأس ماله 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس وتم زيادته 250 مليار عراقي في عام 2013.
2. المصرف المتحد للأستثمار: تأسس المصرف 1994 برأسمال 1000 مليون دينار حصل اجازة ممارسة المصرفية والاستثمارية في 1995 وتم زيادة راسماله الى 300% في عام 2009 وبعدها تم زيادته بالتوالى الى وصل 300 مليار دينار لعام 2013.
3. مصرف الائتمان العراقي: تأسس المصرف عام 1998 وبرأسمال 250 مليار دينار وفي العام 2004 تم ادراجه في سوق الاوراق المالية العراقي.
4. مصرف الشمال: تأسس في 2003 وبرأسمال قدر (2.5) مليار أسسه مجموعة من رجال الاعمال كمؤسسة خاصة وتم زيادته الى (100) في العام 2006.
5. مصرف المنصور: أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل قدره (55) خمسة وخمسون مليار دينار عراقي، وتم تأسيسه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/27520 في 2005/9/13 والصادرة عن وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 المعدل، تحت اسم شركة مصرف المنصور للاستثمار شركة مساهمة خاصة.
6. مصرف بابل: تأسس مصرف بابل في العام 1999 وبرأسمال قدره (500) مليون دينار وزاول اعماله التجارية بشكل مباشر ويعتبر مؤسسة مالية تجارية وله ثمان فروع موزعة في العراق.

7. مصرف دجلة والفرات: تأسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار 2005 وافتتح ابوابه حسب موافقة البنك المركزي العراقي في 2007/7/1 وهو يعمل وفق المعايير الاســـتثمارية وليس وفق مبدأ الارباح الثابتة (مطابق للمعايير اللاربوية) يهدف المصرف الى المساهمة في دعم وانماء الاقتصاد الوطني واعادة اعمار عن طريق الاســـتثمار المالي بمختلف اوجهه المصـــرفية بما يتوافق مع احكام الشـــريعة الاسلامية جنبأ الى جنب مع التطوير الحاصل في العالم.
8. مصرف كردستان: بنك كردستان الدولي للتنمية والاستثمار هو البنك الرائد في إقليم كوردستان واحد من أنجح المصارف الإسلامية الخاصة في العراق. تم تأسيس بنك كوردستان الدولي في عام 2005 م كشركة قطاع خاص من قبل مجموعة من رجال الأعمال العراقيين البارزين بما في ذلك المصرفيين والممولين وبمشاركة خمسة مصارف خاصة عراقية رئيسية معروفة جيدا.

من خلال البيانات المتوافرة عن المصارف عينة البحث تم تفريغها في جدول رقم (2) لغرض تحليلها للوصول إلى أهداف البحث واختيار فرضياته

## جدول رقم (2)

| ت | المصارف | مخصص ديون مشكوك في تحصيلها | راس المال الممتلك | صافي الربح | الائتمان الممنوح | مؤشر الربحية | مؤشر مخاطر الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المصرف العراقي الأهلي | 4155079 | 154663995 | 18195673 | 69094292 | 0.117646 | 0.060136357 |
| 2 | المصرف المتحد للاستثمار | 37837671 | 310264563 | 55818322 | 387398560 | 0.179906 | 0.097671171 |
| 3 | مصرف الائتمان العراقي | 5384754 | 175547483 | 25280166 | 7458736 | 0.144008 | 0.721939213 |
| 4 | مصرف الشمال | 25631000 | 275375192 | 68813149 | 413052117 | 0.249889 | 0.062052702 |
| 5 | مصرف المنصور | 6245642 | 250420088 | 13892447 | 398622886 | 0.055477 | 0.015668047 |
| 6 | مصرف بابل | 10416260 | 111969449 | 5877045 | 54625054 | 0.052488 | 0.019068649 |
| 7 | مصرف دجلة والفرات | 10235098 | 115410324 | 8189676 | 207783132 | 0.070961 | 0.049258561 |
| 8 | مصرف كردستان | 13796508 | 390065299 | 40055712 | 86106981 | 0.10269 | 0.160225197 |

## متغيرات البحث ونتائجه

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث لسنة 2014.

## تحليل متغيرات البحث

### 1. مخصص الديون المشكوك في تحصيله

يتضح من خلال الجدول (2) إن أعلى مبلغ قد تم تخصيصه كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها كان من قبل المصرف المتحد للاستثمار وبقيمة (37837671) يتبعه مصرف الشمال وبقيمة (25631000) مما يدل على انخفاض مخاطر الائتمان الممنوح للمصارف سابقة الذكر لكونها قد وضعت في حسبانها تلكؤ المقترضين في سداد مبلغ القرض فضلاً عن الفوائد المترتبة عليه، إما اقل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها فقد خصصه المصرف العراقي الأهلي إذ بلغ (4155079) يتبعه مصرف الائتمان العراقي إذ خصص مبلغ قدره (5384754) وهذا يفسر في جانبين: الأول هو ارتفاع درجة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة في حال عدم تمكن المقترضين من سداد المبالغ المترتبة في ذمتهم، والثاني هو إن كلا المصرفين قد منحا قروض ذات نوعية جديدة مبنية على أسس علمية في تحليل الائتمان.

### 2. رأس المال الممتلك

يتضح من خلال الجدول (2) إن اكبر المصارف من حيث حجم رأس المال كان مصرف كردستان إذ بلغ (390065299) يتبعه المصرف المتحد للاستثمار وبقيمة (310264563) مما يدل على إن مودعي المصرفين أعلاه في مأمن من الخسائر التشغيلية التي قد تتعرض لها تلك المصارف لكون إن رأس المال يقف كحاجز وقائي يمنع تسرب الخسائر التشغيلية إلى أموال الودائع، أما اصغر المصارف من حيث حجم رأس المال فكان مصرف بابل إذ بلغ (111969449) يتبعه مصرف دجلة والفرات بقيمة (115410324) مما يدل على ضعف نشاط المصارف سابقة الذكر وقلة عملياتها التمويلية، أما بقية المصارف فكان حجم رأس المال الخاص بها متفاوتة.

### 3. صافي الربح

يتضح من الجدول (2) إن أعلى ربح قد حققته المصارف عينة البحث كان من نصيب مصرف الشمال وبقيمة (68813149) يتبعه المصرف المتحد للاستثمار وبقيمة (55818322) مما يدل على ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من قبل تلك المصارف، لكون إن الوظيفة الأساسية للمصارف هو قبول الودائع ومنح الائتمان، وان الفوائد على الائتمان الممنوح هو المصدر الأساسي للأرباح، أما اقل المصارف عينة البحث تحقيقا للأرباح كان من نصيب مصرف دجلة والفرات إذ بلغ (8189676) يتبعه مصرف بابل إذ حققه ارباحاً بلغت (5877045) وهذا يفسر في جانبين: الأول هو ارتفاع تكاليف المصرفين أعلاه وبالأخص التكاليف الإدارية مما يدل على ضعف إدارة تلك المصرفين والثاني هو قلة حجم الائتمان الممنوح من قبل تلك المصارف.

### 4. الائتمان الممنوح

يتضح من خلال الجدول (2) إن أكثر المصارف منحا للائتمان كان مصرف الشمال ،إذ منح قروض وبقيمة (413052117) يتبعه مصرف المنصور إذ بلغت حجم القروض الممنوحة من قبله (398622886) مما يدل على زيادة نشاط هذه المصارف في تمويل العديد من المشاريع والتي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني، وان هذه المصارف قد تتبع سياسة اقراضية مرنة عنده منحها للقروض والذي قد يتزامن مع ارتفاع درجة مخاطرها، لان هذه المصارف تتبع استراتيجية مجازفة أي إنها تضع في الحسبان أهمية كبيرة للربح أكثر من المخاطر، أما اقل المصارف منحا للقروض فكان مصرف الائتمان العراقي إذ بلغ (7458736) يتبعه مصرف بابل إذ بلغت حجم الأموال الممنوح كقروض ما قيمته (54625054) مما يدل على إن المصرفين أعلاه يتبعان سياسة اقراضية متشددة لكونهما يخشيان من المخاطر المرتفعة، أي إنهما يمنحان القروض بعد دراسات مستفيضة في تحليل الائتمان المصرفي ، إذ يتم منح القروض بعد التأكد من الملاءمة المالية للجهة طالبة القروض مع توفر الرغبة في تسديد مبلغ القروض مع الفوائد المترتبة عليها، مما يجعلها أكثر حرصا على تخفيض المخاطر قياسا بالأرباح .

## تحليل نتائج البحث واختبار وفق التحليل المالي:

تم استخدام نسبة العائد على رأس المال باعتباره أحد مؤشرات الربحية والذي يدل على مقدار العائد الذي حققته إدارة المصارف على كل دينار استثمره المساهمون، إذ يتضح من خلال الجدول (2) إن أعلى ربحيه قد حققها مصرف الشمال والبالغة (24.9 %) يليه الائتمان العراقي إذ بلغة ربحيه ما نسبته (14.14 %) مما يعني إن كل دينار مستثمر فيه أسهم مصرف الشمال قد حققت ربحيه (0.24) دينار، وكل دينار مستثمر في أسهم مصرف الائتمان العراقي قد حقق ربحيه بلغت (0.14) دينار، وهذا ناتج عن ارتفاع صافي الربح الذي حققته تلك المصارف.

أما ادني مؤشر للربحية فقد حققه بابل إذ بلغت (5.2 %) مما يعني إن أرباح مساهمي هذا المصرف قد بلغت (0.052) دينار عن كل دينار مستثمر، يليه مصرف المنصور إذ بلغ مؤشر ربحيته (5.5 %) أما بقية المصارف فكان مؤشر أرباحها يتراوح ما بين (24.9 % – 5.2 %) أما فيما يخص مخاطر الائتمان فقد تم التعبير عنها بمؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ الائتمان الممنوح، إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض المخاطر لكونه مؤشر إيجابي إذ يتضح من خلال الجدول (2) إن القروض التي منحها مصرف المنصور ذات مخاطر مرتفعة جداً مقارنة بمخاطر القروض للمصارف عينة البحث إذ بلغ المؤشر (0.1566%) مما يعني إن كل دينار وضفة المصرف المذكور في القروض قد خصص له (0.015) دينار كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها تحسباً لأي طارئ قد ينشأ لعدم قدرة المقترض على سداد أصل مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه، وهو مخصص ضعيف طبقا لقواعد الأنظمة المصرفية الدولية، نتيجة لعدم

الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد، يليه مصرف بابل من حيث ارتفاع درجة مخاطر القروض إذ بلغ المؤشر ما قيمته (0.19%) مما يعني إن كل دينار استثمره المصرف في منح القروض قد خصص له (0.019) دينار كمخصص، وهنا تتضح العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر إذ إن ارتفاع ربحية مصرف بابل قد تزامن مع ارتفاع مخاطر منح الائتمان للمصرف المذكور، أم اقل المصارف مخاطرة فكانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي إذ بلغ المؤشر (72%) معاً يعني إن المصرف المذكور قد خصص (0.72) دينار كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها عن كل دينار مستثمر في القروض وبالتالي مهما بلغت نسبة القروض المتعثرة فأن المصرف يبقى بعيداً عن مخاطر الفشل المالي يليه مصرف كردستان من حيث انخفاض درجة المخاطر إذ بلغ المؤشر (16%) وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكن إثبات إن مخاطر الائتمان تؤثر على ربحية المصارف من خلال صحة فرضية الثالثة والتي تنص **(إن المصارف تخصص جزء من أرباحها كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها).**

## تحليل واختبار الفرضيات الاحصائي وفق برنامج SPSS

من أجل إيجاد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تم استخدام أسلوب الارتباط والانحدار الخطي وبالاعتماد على ذلك سيتم تقييم الفروض المذكورة في مطلع البحث.

### جدول رقم (2)

### مصفوفة الارتباط

| | المتغير المعتمد ly | المتغير المستقل lx |
|---|---|---|
| **Pearson correlation** علاقة الارتباط | **0.945** | |
| **Sig.(1- tailed)** مستوى الدلالة | **0.000** | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل تم استخدام بعض المؤشرات المالية المذكورة سابقاً خلال عام 2014 في الجدول رقم (1)، أما في تعزيز ذلك فقد بين التحليل الاحصائي انه توجد علاقة ارتباط مقدارها (0.945) ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني ان العينة مقبول ودالة احصائياً. أي قبول الفرضية الاول التي تنص على أنه **(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الربحية ومخاطر الائتمان).**

وتم الاعتماد على تحليل الدالة اللوغارتمية لإجراء تحليل الانحدار الخطي إذ كان النموذج المعتمد وفق الاتي:

$$LNY = B0 + BNX + U$$

LNY: تمثل اللوغارتم الطبيعي للمتغير الثابت لبيانات صافي الربحية.

LNX: تمثل اللوغارتم الطبيعي للمتغير المستقل عن بيانات الأئتمان الممنوح (يمثل متغير المخاطر في هذا البحث.

U: يمثل حد الخطأ العشوائي.

**جدول رقم (3)**

**وسنعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي في أدناه**

| المتغيرات | B | T | Sig | F | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | F المحسوبة | F الجدولية |
| LNY B0 الثابت | **5.955** | **3.832** | **0.009** | **49.775** | **3.84** |
| LNX B1 المستقل | **0.603** | **7.055** | **0.000** | **Sig = 0.000** | |
| R-Square | **0.892** | | | | |
| Adj R-Squar | **0.87** | | | | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

4. من الجدول رقم (3) يتبين ان F المحسوبة أكبر من F الجدولية مما يدل كما ان درجة المعنوية تساوي (0.000) مما يدل على انه هناك دلالة احصائية في جدول التباين، ومما يبدو عليه من خلال الجدول ان قيمة T المحسوبة على من قيمتها الجدولية مما يدل على انه هناك تأثر واضح لمستوى الارباح بمخاطر الائتمان، كما يبدو ان معامل الارتباط R ومعامل التحديد R2 تساوي (0.892) وهي مرتفعة وهذا يدل على ان معادلة الانحدار أو التنبؤ جيدة، فضلاً عن ذلك ان قيمة Sig المقابلة لقيمة Beta كانت تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) هذا ما جعله اكثر دلالة إحصائية لذلك يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه **(توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ومستوى الربحية).**

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا: الاستنتاجات

1. من خلال التحليل تبين ان المصرف المتحد يليه مصرف الشمال يمتلكان أكبر مخصص للديون المشكوك في تحصيلها مما أثر ذلك على مستوى العائد للسهم وبسبب ارتفاع مستوى المخاطر عندهم.
2. ان المودعين في مصرف كردستان والمصرف المتحد في مأمن دائم على أعتا ران هذان المصرفان يمتلكان أكبر رأسمال على مستوى المصارف عينة البحث.

3. كلما ارتفع مستوى الائتمان الممنوح كلما زاد مستوى الارباح أي وجود علاقة طردية بين الائتمان الممنوح والارباح كما بينه المصرف المتحد ومصرف الشمال من خلال الفوائد المتراكمة على الائتمانات الممنوحة للمودعين وقبول ودائعهم.
4. يعتبر مصرف الشمال ويليه مصرف المنصور من أكثر المصارف التي تتبع السياسة الاقراضية المرنة رغم المجازفة التي تقوم بها الا انها تزيد من مستوى ارباحها وتدعم الاقتصاد الوطني.
5. هنالك أثر واضح لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف عينة البحث، فقد أدت المخاطر المرتفعة إلى ارتفاع حجم الأرباح التي تحققها المصارف تارة، مما يدل على انتهاج هذه المصارف سياسة اقراضية مرنة، كما أدت المخاطر المرتفعة إلى انخفاض أرباح بعض المصارف تارة أخرى، نتيجة للخسائر القروض التي تعرضت لها تلك المصارف.
6. ان ارتفاع درجة المخاطر المصاحب لارتفاع مؤشر الربحية فانه يشير إلى اتباع المصرف لسياسة اقراضية مرنة والتي توصلت إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة.
7. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوي بمقدار (0.000) وهو أقل من (0.05).
8. توجد علاقة تأثير قوية بين مستوى الربحية ومقدار المخاطر الائتمانية في العينة المبحوثة.
9. ان انخفاض درجة المخاطر المصاحب لانخفاض مؤشر الربحية يشير إلى اتباع المصارف لسياسة اقراضية متشددة مما دعا إلى انخفاض حجم القروض الممنوحة.
10. إن إتباع المصارف لأساليب علمية حديثة عنده رسم السياسة الإقراضية يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.
11. أن مخاطر الائتمان كلما ارتفعت اثرت بشكل مباشر على مستوى الارباح بزيادتها الا انها تدخل في مراحل تهدد المؤسسة مما يدفعها لتكوين ديون مشكوك في تحصيلها لذلك.

## ثانيا: التوصيات

1. يتوجب على إدارة المصارف أن تعمل وفق سياسة اقراضية معتدلة بحيث تحقق التوافق ما بين رغباتها في الحصول على العائد ومدى قدرتها على تحمل المخاطر المصاحبة له.
2. من الضروري أن ينشأ كل مصرف شعبة خاصة بالاستعلام الائتماني وضيفتها الأساسية جمع المعلومات عن طالبي القروض وتحليلها.
3. لغرض خفض مخاطر الائتمان في المصارف، يتوجب على إدارة تلك المصارف عدم الإسراع في منح القروض إلا بعد القيام بعملية تحليل الائتمان المصرفي بدقة مع الأخذ بنظر الاعتبار التنويع في القروض الممنوحة، حسب الأجل وحسب النشاط المراد تمويله وحسب المناطق الجغرافية.

4. من الضـــروري إلزام المصـــارف التجارية العراقية بتطبيق أحكام المصـــرف المركزي العراقي والخاصة بكفاية رأس المال.

## المصادر

### أولا: العربية


1. ابو احمد، قدوري، 2005، **إدارة المصارف**، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
2. ابو خزامـه، أيهـاب محمـد، 2007، **إدارة الائتمـان نموذج مقترح لقيـاس مخـاطر الائتمـان المصرفي بهدف تطوير الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية**، بنك الاسكندرية، الاسكندرية مصر.
3. بلعجوز، حســـين، 2016، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، جامعة محمد بو ضـــياف، الجزائر.
4. تيم، فائز 2011، **مبادى الإدارة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. الجبوري، مهدي عطية، الجبوري، أميرة عبدالزهرة، 2018، **أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصـرفي**، مجلة كلية الادارة والاقتصـاد للدراسـات المالية والادارية، جامعة بابل المجلد 10، العدد 2، بايل، العراق.
6. الحمداني، رافعة ابراهيم، 2006، التنبؤ **بالفشـــل المالي باســـتخدام نموذج كيدا**، مجلة تنمية الرافدين للعلوم الادارية، كلية الإدارة والاقتصـــاد، جامعة الموصـــل، المجل د28 العدد 84، الموصل، العراق.
7. الدغيم، محمد، 2006، **التحليل الائتماني ودوره في ترشـــيد عمليات الإقراض المصـــرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3.
8. الدليمي، محمد عزيز 2009، **اثر العائد والمخاطر في محفظة القروض المصـــرفية**، مجلة التنمية الادارية، العدد 2.
9. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، **إدارة الائتمان المصـــرفي وتحليل الائتمان**، مؤســـســـة الوراق للتوزيع والنشر.
10. سعد، مؤيد، 2011، **تصنيف المخاطر الائتمانية وفق مؤشرات الاداء**، بغداد، العراق.
11. الشماع، خليل، 1992، **الإدارة المالية**، مطبعة الخلود، بغداد، العراق.
12. الشـــمري، عبد العزيز، 2012، **تقييم البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطر**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
13. الشـمري، عبد العزيز، 2006، **اثر ربحية المصـارف الاسـلامية في اسـاليب تمويلها**، دار وائل، عمان الاردن

14. الشواورة، فيصل، 2008، **التحليل المالي والائتماني في المصارف**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
15. الشيخاني، انور، 2013، **البنوك التجارية، تطبيقات وعمليات**، بدون جهة نشر.
16. الطرش، طاهر، 2007، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية.
17. عبد العال، طارق، 2009، **دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية**، المكتبة العربية، القاهرة، مصر.
18. عقل، مفلح، 2008، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجمع العربي للتوزيع والنشر،عمان، الاردن.
19. غلاب، سمير،2008، **أثر مخاطر الائتمان على فشل المصارف**.
20. مصطفى، محمد عبده، 2011، **اسإلبب السيطرة على مخاطر الإقراض والتمويل بالمشاركة في البنوك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
21. مطر، محمد،2007، **التحليل المالي والائتماني الاسإلبب والادوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
22. النعيمي، سعدالله، 2017، **تقييم الاداء المصرفي باستخدام** نموذج (patrol)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
23. هاشم، محمد هادي، والقاموسي، ضياء عبد الحسين، 2017، دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، بغداد، العراق.
24. هندي، منير،2003، **الإدارة المالية، مدخل تحليلي**، المكتبة العربية الحديثة القاهرة، القاهرة، مصر.
25. هندي، منير ابراهيم، 1999، **ادوات الاستثمار في اسواق رأس المال**، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، الاسكندرية مصر.